

درر الحکام شرح مجلة الأحكام

@ 315 @ بقاؤله : بعوه وخسار توك عليّ - فبإعائه الممشتري وخسار فيه ; فلا يلزم البائع شيء من تلك الخسارة .
الممثال على ثبوت خيار الغبن والتغريض للبائع .
وللممشتري معاً هو إذا باع البائع عروضة مع ما عليّها من
البيضاء صفقةً واحدةً إلا أن زسه بيّن في عقد البيع ليكل
من العروضة والبيضاء ثمناً على حدة فإذا غرّر البائع
الممشتري في العروضة وغرّر الممشتري البائع في البيضاء
وكان يوجد غبن فاحش فلكلٍّ منهما ما أن يفسخ البيع في
الجهة التي هو مغبونٌ بها . - * * * * (المادّة 358) إذا
مات من غرّر بغبن فاحش لا تذهب قلة دعوى التغريض لوارثه
; لأنّ خيار الغبن والتغريض لا يؤرّث سواهُ كان المغبون
البائع وسواهُ كان الممشتري ; لأنّ خيار الغبن والتغريض
هو من الحقوق المجرّدة التي تثبت للبائع وللممشتري ;
ولذلك لا تؤرّث ولا تذهب قلة . مثلاً ذلك : إذا باع شخص في
صحتهم داره الممعلومة بثمن معلوم وبعد تسليمها
للممشتري توفّي البائع ; فلا تسمع دعوى ورثته من أن
البيعه المذکور وقّع بالتغريض والغبن الفاحش (كفوي) .
أمّا إذا أقام المغبون دعوى التغريض والغبن وقبّل صدوره
الحكم برده وإعادة المبيع توفّي الممدعي فالظاهر أن
لا يذهب قلة هذا الحق إلى ورثته (شارح) . وأمّا إذا توفّي
المغرض ; فلا تسقط دعوى التغريض والغبن الفاحش . بناءً
عليه إذا باع شخص لآخر عروضته المملوكة وسلامها
للممشتري ثمّ توفّي ببعده ذلك فللممشتري أن يدّعي على
ورثة المذکور وقوع البيع بغبن وتغريض وعند إثبات
دعواه يفسخ البيع , كذلك : إذا باع شخص متاعه لآخر
وبعد تسليمه توفّي فادّعى الممشتري أن الشراء المذکور
وقّع بغبن وتغريض وأقام الدّعى بذلك على ورثته .

وَأَثْبَتَتْ مُدَّعَاةُ فَيْفُسَخُ الْبَيْعِ (عَلَيَّ) أَفَنْدِي (- * * * *)
الْمَادَّةُ (359) : الْمُشْتَرِي الَّذِي حَصَلَ لَهُ تَغَرُّرٌ إِذَا اطَّلَعَ عَلَى
الْغَبْنِ الْفَاحِشِ ثُمَّ تَصَرَّفَ فِي الْمَبِيعِ تَصَرُّفَ الْمُسْلَكِ سَقَطَ
حَقُّ فَسْخِهِ . لَيْسَ لِلْمُشْتَرِي الَّذِي غُرِّرَ الْإِلَادُ عَاءُ بِفَسْخِ عَقْدِ
الْبَيْعِ فِي سِتَّةِ مَسَائِلَ : أَوَّلًا : إِذَا تَصَرَّفَ فِي الْمَبِيعِ
بِتَصَرُّفٍ مَعْدُودٍ مِنْ لَوَازِمِ التَّمْلُكِ وَمِنْ تَصَرُّفَاتِ الْمُسْلَكِ
بَعْدَ اطِّلَاعِهِ عَلَى وَجُودِ غَبْنٍ فَاحِشٍ فِي الْبَيْعِ ; لِأَنَّ هَذَا
التَّصَرُّفَ هُوَ رِضَاءٌ بِالْغَبْنِ فَلِذَلِكَ يَسْقُطُ خِيَارُهُ وَلَا يَبْقَى
لَهُ حَقُّ فَسْخِهِ . (انْظُرْ الْمَادَّةَ 68) . مَثَلًا : إِذَا أُخْرِجَ
الْمُشْتَرِي الْمَغْبُونُ بَعْدَ اطِّلَاعِهِ عَلَى الْغَبْنِ الْفَاحِشِ الْمَبِيعِ
لِلْبَيْعِ , أَوْ كَانَ الْمَبِيعُ دَارًا فَأُحْدِثَ فِيهَا بَعْضَ ابْنِيَّةٍ ,
أَوْ أَجْرَهَا ; وَلَا يَبْقَى لَهُ حَقُّ الْفَسْخِ (فَيُضَيِّقُ وَأَنْقِرُوي)
بَعْدَ أَنْ اطَّلَعَ : فَعَلَايَهُ إِذَا تَصَرَّفَ الْمُشْتَرِي الَّذِي تَغَرَّرَ فِي
الْبَيْعِ قَبْلَ اطِّلَاعِهِ عَلَى الْغَبْنِ الْفَاحِشِ , أَوْ أَتْلَفَهُ , أَوْ
اسْتَهْلَكَهُ ; فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مَانِعًا لِلْفَسْخِ كَمَا سَيُوضَّحُ فِي
الْمَادَّةِ الْآتِيَةِ (تَنْقِيحُ) . تَصَرُّفُ الْمُسْلَكِ : أَمَّا إِذَا تَصَرَّفَ
الْمُشْتَرِي تَصَرُّفَ الْأَمِينِ ; فَلَا يُسْقُطُ تَصَرُّفُهُ هَذَا حَقَّ الْفَسْخِ
(أَنْقِرُوي) , مَثَلًا : إِذَا حَفِظَ الْمُشْتَرِي الْمَغْرُورُ بَعْدَ اطِّلَاعِهِ
عَلَى الْغَبْنِ الْفَاحِشِ السَّاعَةِ الْمُبَاعَةِ وَدَاوَمَ عَلَى حِفْظِهِ لَهَا ;
فَلَا يُسْقُطُ ذَلِكَ خِيَارَهُ . ثَانِيًا : الْإِبْرَاءُ يُسْقِطُ حَقَّ الْفَسْخِ .
, مَثَلًا : إِذَا غَرَّرَ أَحَدُ الْمُتَبَايِعِينَ الْآخَرَ فَأَبْرَأَ الْمَغْرُورُ
الْمُغَرَّرُ مِنْهُ